مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.744
8 August 1996
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والأربعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أوروتيا (بيرو)

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٤٤ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي على قائمة المتحدثين اليوم الممثلون الموقرون لأكرانيا، وأيرلندا، والمغرب، ومصر، والمكسيك وجنوب أفريقيا.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا الموقر، السيد شامشور.

السيد شامشور (أوكرانيا): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة أثناء هذا الجزء من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٦، أود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وعلى اضطلاعكم بمهارة بمهامكم المسؤولة في المرحلة الحرجة من مفاوضات حظر التجارب النووية حيث الكثير من الأمور عرضة للخطر وذلك من أجل بلوغ الهدف النبيل المتمثل في تحرير العالم من العبء الخطير للتفجيرات النووية التي تجري لأغراض عسكرية أو لأغراض سلمية مزعومة.

وتبعا لتعليمات وزارة الشؤون الخارجية في أوكرانيا، يشرفني أن أحيط مؤتمر نزع السلاح علما بقرار حكومة أوكرانيا بالتوقيع على مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب كما ورد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1.

وقد سبق اتخاذ هذا القرار إجراء دراسة متأنية للنص المشار اليه أعلاه. ولئن كنا نأسف ككثيرين في هذه القاعة على عدم ورود بعض الاقتراحات ذات الصلة في مشروع المعاهدة، بما في ذلك تلك التي طرحتها أوكرانيا أو أيدتها، فإننا نعتقد أنه يمثل حلا وسطا سليما يراعي المواقف التي أبدتها الأطراف المختلفة في المفاوضات ويحقق من ثم توازنا واقعيا بين الأهداف المرغوب فيها وتلك التي يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر.

وفي رأينا أن زيادة المماطلة في عملية المفاوضات يمكن أن تعرض جديا للخطر فرص إنهاء عملنا المشترك بنجاح بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب قبل بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للسفير راماكر من هولندا دعم وفد بلدي الكامل له في الجهود التي يبذلها لتذليل العقبات المتبقية على طريق الوصول إلى الاتفاق النهائي.

ولا بد كذلك من الإشارة إلى أن الانتهاء من وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب يمثل أهمية خاصة لسير هذه الهيئة بفعالية في المستقبل وذلك لأنه يمكن أن يؤدي إلى إتاحة فرص جديدة لإجراء مفاوضات أكثر إنتاجية وكثافة بشأن قضايا مثل خفض القوات النووية، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتحديد الشكل الملائم لمؤتمر نزع السلاح لمعالجة قضية نزع السلاح النووي الأوسع نطاقا التي نعتبرها من بين أولويات نزع السلاح.

وكثيرون جدا في هذا العالم ينتظرون رسالة إيجابية قاطعة من قصر الأمم بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بإحباط هذه الآمال.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل أوكرانيا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا الموقرة، السفيرة أندرسون.

السيدة أندرسون (أيرلندا): السيد الرئيس، دعوني أعرب لكم، بادئ ذي بدء، عن تمنياتي الحارة والشخصية. إنكم تضطلعون بدور بالغ الأهمية في وقت يتسم بأهمية كبيرة.

وأود وأنا أتحدث بصفتي الوطنية وكممثلة للرئاسة الحالية لمجلس الاتحاد الأوروبي أن أحيط المؤتمر علما بإعلان الرئاسة الذي صدر نيابة عن الاتحاد الأوروبي أمس في دبلن وبروكسل. وقد وافقت على هذا الاعلان بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في الحيز الاقتصادي الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي، وقبرص ومالطة المنتسبتين اليه.

وفيما يلي نص الإعلان:

"يعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده لإحالة مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

وقد صرح إعلان الاتحاد الأوروبي الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل بما يلي: 'يولي الاتحاد الأوروبي الأولوية العليا للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب التي ستحظر أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر، ويلتزم بشدة بإختتامها قبل نهاية دورة الربيع لمؤتمر نزع السلاح، كيما يتسنى التوقيع عليها في الخريف مع بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة'.

ومع أن دورة الربيع قد اختتمت أعمالها دون أن تعتمد المعاهدة رسميا، فإن الوقت لايزال متاحا لتحقيق هدف التوقيع على هذه المعاهدة في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما التزاما تاما بتحقيق هذا الهدف.

وينبغي مع ذلك، إذا أردنا اغتنام هذه الفرصة التاريخية، إرسال النص لاعتماده بدون تأخير.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، عند اختتام دورة الربيع للمؤتمر، قدم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير جاب راماكر، مشروع نص متكاملا للمعاهدة. وأوضح أن هذا النص يمثل، في رأيه، أقصى أرضية مشتركة بين المتفاوضين. ولم يحدث منذ استئناف الدورة الراهنة لمؤتمر نزع السلاح ما يوحي بتغير هذا الحكم. ويرى الاتحاد الأوروبي أن النص الصادر في ٢٨ حزيران/يونيه يجب أن يحظى بالاحترام لما بذل فيه من جهد حاسم من أجل المواءمة، إلى أقصى حد ممكن، بين الآراء التي لم يكن من السهل التوفيق بينها.

ولأن هذا النص يسعى إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات المتنافسة، فإنه لا يعكس ولا يمكن أن يعكس جميع تطلعات جميع المشاركين في المفاوضات. وليس أعضاء الاتحاد الأوروبي راضين تماما عن تناول مشروع المعاهدة لعدد من القضايا الرئيسية. ومع ذلك، يشعر الاتحاد الأوروبي كغيره بأن روح التوفيق هي التي يجب أن تسود في هذه المرحلة المتأخرة، فالرهان أكبر من ان نخاطر بفشل هذا المسعى.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤمن بأن إبرام هذه المعاهدة سيشكل خطوة ملموسة في سبيل الإعمال الكامل والتنفيذ الفعال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ذلك أنه سيسهم في منع انتشار الأسلحة النووية، وفي عملية نزع السلاح النووي، ومن ثم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

لذلك يحث الاتحاد الأوروبي جميع البلدان التي شاركت في المفاوضات على قبول واعتماد نص المعاهدة لتحقيق هدف التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة".

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر السفيرة أندرسون على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب الموقر، السفير بن جلون - تويمي.

السيد بن جلون-تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم كل النجاح في أداء مهامكم. وأود كذلك أن أهنئ سلفكم، السفير منير أكرم من باكستان، على تفانيه في خدمة قضية نزع السلاح العظيمة.

لقد وصل مؤتمر نزع السلاح إلى مرحلة حرجة من تاريخه لأنه ينبغي لنا حتما أن نختتم المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في غضون بضعة أيام. وقد كانت هذه المفاوضات طويلة وصعبة. وليست نتائجها مرضية بالتأكيد لبعض الوفود التي شاركت فيها بنشاط، بينما صرحت وفود أخرى بأنه يمكنها الموافقة على مشروع المعاهدة الذي قدمه رئيس اللجنة المخصصة، السفير راماكر من هولندا، في ٢٨ حزيران/يونيه.

وطالما قال وفد المملكة المغربية إنه يأمل جديا أن تسفر المفاوضات عن حل وسط مرض، وقد شارك فيها دائما بهذه الروح. وبيَّن اثنان من الوفود، هما وفد جمهورية إيران الإسلامية ووفد استراليا، مختلف الطرق الممكنة للتوصل إلى حل وسط يقبله الجميع وقد استجبنا لجهودهما باهتمام وتشجيع. وعلى مدى المفاوضات الطويلة والمشاورات ومبادلات الآراء، لم يألُ رئيس اللجنة المخصصة والوفود المشاركة جهدا. وإزاء الاختلافات الأساسية في الآراء، بذل رئيس اللجنة المخصصة، ورؤساء الأفرقة العاملة وأصدقاء الرئيس - ونحن نعرب لهم عن بالغ شكرنا لذلك - جهودا مضنية وأكثر كفاءة لتضييق الثغرات وتذليل الصعوبات والتوصل، قدر الإمكان، إلى حلول مرضية.

وخلاصة القول إن النص الذي قدمه رئيس اللجنة المخصصة في ٢٨ حزيران/يونيه ليس نصا مثاليا ولكنه يمثل عصارة ثلاث سنوات طويلة من المفاوضات. وربما لا يحقق كل آمالنا، ولكنه خطوة، خطوة أخرى نحو نزع السلاح ومنع الانتشار النووي. وهو ليس بالتقدم الحاسم الذي كنا نود جميعا إحرازه، ولكنه يمثل برغم ذلك مرحلة أخرى مفيدة وضرورية في عملية نزع السلاح ومنع الانتشار. والوفد المغربي لا يعترض مبدئيا على نص الرئيس الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1، ولكنه يتفهم النقاط التي أثارتها بعض الوفود التى تعتبر أن مشروع المعاهدة لا يلبي بعض إهتماماتها الوطنية.

إن الوفد المغربي يؤيد بشدة الحق السيادي لكل دولة في الانضمام إلى المعاهدة أو عدم الانضمام اليها. وليس بمستطاع أحد أن ينكر هذا الحق الأساسي الذي لا يندرج في مجال آخر سوى مجال سيادة الدولة. ويعتبر وفد بلدي أن هذه قضية مبدأ واحترام للقواعد الأساسية للقانون الدولي العام. ومع ذلك، فإنه لا يزال مقتنعا بأن التوصل إلى حل وسط أمر في متناول اليد وأنه لا بد من الانتباه للشواغل المشروعة لجميع الوفود الأعضاء في المؤتمر وللوفود الأخرى، وإبداء المرونة اللازمة لإبرام المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونحن لازلنا على استعداد للمساهمة قدر الإمكان في البحث عن حل سريع.

ولا بد أن تنجح هذه المفاوضات ليتسنى إحالة المعاهدة للتوقيع عليها وقت افتتاح الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة. فآمال المجتمع الدولي حقيقية ولا يجوز لنا أن نحبطها. ومصداقية المؤتمر عرضة للخطر. ولا أزال مقتنعا، من ثم، بأن روح التوفيق والمرونة هي التي ستنتصر على التشاؤم والاستسلام وأننا سننجح في مهمتنا النبيلة.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن للمثل مصر الموقر، السفير زهران.

السيد زهران (مصر): أود بادىء ذى بدء أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن ارتياحنا للطريقة التي تقودون بها عمل مؤتمر نزع السلاح في هذه الفترة الشديدة الحساسية من دورة المؤتمر وأتمنى لكم كل النجاح واؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

لقد طلبت الكلمة اليوم نيابة عن ٢٨ وفدا عضوا في مؤتمر نزع السلاح لتقديم وثيقة تتضمن "برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية". وموقف الذين اشتركوا في صياغة الوثيقة فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، والأولوية العليا الواجب إيلاؤها لهذه القضية في إطار مؤتمر نزع السلاح، معروف تماما ولا يحتاج إلى مزيد من التفصيل. ودعوني أذكّر الوفود فقط بمشروع المقرر الذي عرضته مجموعة الـ ٢١ على مؤتمر نزع السلاح في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ (CD/1388) بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي "لبدء مفاوضات حول برنامج مرحلي للقضاء في نهاية المطاف على الأسلحة النووية في إطار محدد من الزمن" كما طلب قرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ عين. ودعوني أيضا أشير إلى الإعلان الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ إلى الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ حيث ألحت مجموعة الـ ٢١ مرة أخرى على بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي.

إن قضية نزع السلاح النووي قضية يجب أن تبقى في مقدمة جدول أعمال نزع السلاح الدولي إلى أن نتمكن من تحرير كوكبنا من التهديد النووي وتحويله بذلك إلى "عالم خال من الأسلحة النووية". ويعترف برنامج العمل المقترح بالحاجة إلى بذل جهود نشطة متعددة الأطراف لتعيين تدابير محددة وتدريبية لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة والتفاوض عليها وتنفيذها. وهو يتضمن اقتراحات ملموسة لتنفيذ تدابير ملموسة من جانب اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي على ثلاث مراحل تمتد بنا آخرها إلى عام ٢٠٢٠. وليست قائمة التدابير المقترحة قائمة شاملة، ولكن من المفهوم أن جميع التدابير التي تتخذ في أي برنامج لنزع السلاح النووي يجب أن ترتبط ببعضها ارتباطا لا ينفصم.

ويتمنى بصدق الذين اشتركوا في صياغة "برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية" أن يقوم جميع الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بدراسة البرنامج دراسة متأنية، وببدء العمل فورا ليتحقق في أقرب وقت ممكن هدف إخلاء العالم من جميع الأسلحة النووية. وقد طلبت بالفعل إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح إصدار "برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية" كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعطي الكلمة لممثل المكسيك الموقر، السفير دي إيكازا.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية): إن وفد المكسيك من بين الوفود الـ ٢٨ التي شاركت في صياغة برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية الذي قدمه ممثل مصر إلى مؤتمر نزع السلاح بصفته منسقا لمجموعة الـ ٢١ . واشتراكنا في صياغة هذا البرنامج ليس مفاجأة لأحد. فقد شاركنا بنشاط في هذا المحفل منذ نشأته من ٣٤ عاما. وكانت مواقفنا واضحة وحققنا نتائج ملموسة أود أن أشير من بينها إلى معاهدة تلاتيلولكو في عام ١٩٦٧، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة تكتظ بالسكان. وليست هذه هي المرة الأولى التي نقدم فيها برنامجا: ففي عام ١٩٧٩، قدمنا مشروع برنامج شاملا لنزع السلاح؛ وفي عام ١٩٨٢، نظمنا حملة عالمية لنزع السلاح، وفي عام ١٩٩٣ اقترحنا على الجمعية العامة برنامجا لتخفيف الخطر النووي بالتدريج. وفي عام ١٩٧٨، لدى انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، قلنا إن وقف تجارب الأسلحة النووية من جانب جميع الدول في إطار عملية فعالة لنزع السلاح سيعود بالنفع على البشرية جمعاء. واليوم ونحن على وشك اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب، يشعر وفد بلدي بأن من المناسب بل والضروري تزويد هذه المعاهدة ببرنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ مفاوضات بشأنه بمجرد انتهائنا من معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

ولا يمكن أن يكون هناك وقت أكثر ملاءمة. فالمنافسة الحادة التي اتسمت بها الحرب الباردة لإنتاج رؤوس حربية نووية ونشر نظم هذه الأسلحة قد انتهت. وخفض مستوى إنذار بعض النظم، وتم القضاء على بعض أنواع الأسلحة، وجرت اتفاقات ومفاوضات لخفض المخزونات. ولم يحدث مع ذلك تغير أساسي في المذاهب العسكرية للأمن القائمة على هذه الأسلحة الفتاكة، ولا يزال التهديد الذي يمثله مجرد وجود الأسلحة النووية للجنس البشري يخيم على مستقبل كوكبنا. لذلك فمن الملح، وأكرر، من الأساسي إعطاء المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح اتجاها وأهدافا محددة. ونحن لا نحاول بالتأكيد فرض أية أنماط مسبقة.

بل على عكس ذلك نقترح وندعو إلى الاشتراك في عملية تفكير تمكننا في ظرف جيل واحد، إن لم يكن قبل ذلك، من إرساء عالم خال من الأسلحة النووية. ويتوخى البرنامج اتخاذ تدابير للقضاء على التهديد النووي، وتدابير ملموسة لنزع السلاح النووي، وتدابير لخفض الترسانات وتشجيع الثقة بين الدول، وتدابير لإرساء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن بين التدابير التي يمكن استرعاء انتباه المشاركين اليها تلك التي تتعلق بوقف جميع التجارب النووية وإغلاق المواقع التي تجري فيها. وليست المسألة بطبيعة الحال هي إعادة التفاوض بشأن معاهدة تحظر إجراء التجارب عن طريق التفجيرات النووية، بل هي بالأحرى معالجة إحدى نواقص المعاهدة التي نحن بصدد إبرامها والتي نأمل أن تعتمد بسرعة ويبدأ نفاذها في أسرع وقت ممكن.

وينضم وفد بلدي إلى الوفود الـ ٢٨ الأخرى التي تقدم هذا البرنامج كمساهمة لمؤتمر نزع السلاح للنظر في موضوع نزع السلاح النووي بشكل منظم ومنهجي، وسيطلب في الوقت المناسب إلى هذا المحفل إحالة هذا البرنامج إلى الجمعية العامة.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل المكسيك الموقر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا الموقر، السفير سليبي.

السيد سليبي (جنوب أفريقيا): اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وكرئيس للمؤتمر، ستكون مهمتكم هي قيادتنا في عملنا في هذه المرحلة الحرجة التي نسعى فيها إلى تحقيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيط المؤتمر علما ببيان مشترك بين نيوزيلندا وجنوب أفريقيا وُقع عليه صباح هذا اليوم بمناسبة الاجتماع بين رئيس الوزراء جيمس بولغر والرئيس نلسون مانديلا في كيب تاون. ونص المقطع في البيان المتعلق "بنزع السلاح والحد من الأسلحة"، الذي أدرج في مذكرة تعاون، هو كالآتي، وأقتبس:

"مذكرة تعاون بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة

نيابة عن حكومتي بلدينا وعن شعبينا نعيد تأكيد التزام جنوب أفريقيا ونيوزيلندا القوي بالتوصل إلى عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل. ويسرنا التعاون الوثيق القائم بين بلدينا في المحافل الدولية المختلفة لنزع السلاح وعدم الانتشار، والذي سيزداد الآن وقد أصبح بلدانا عضوين كاملي العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

ونعيد كذلك تأكيد أن حكومتي بلدينا تنويان القيام، عقب إبرام نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، بالتوقيع على المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة. وسيعمل وفدا بلدينا لدى مؤتمر نزع السلاح بنشاط لمساندة رئيس لجنة التفاوض في مسعاه لحل الصعوبات التي يبحثها المؤتمر في الوقت الحاضر بشأن المعاهدة. وندعو جميع البلدان الأخرى

إلى الإسراع بتأييد المعاهدة. وتطلعا إلى الأمام، نؤكد أن حكومتي بلدينا ستعملان على بدء إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في العام القادم بشأن معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

ويحتاج البرنامج إلى خطوات أخرى لتقريب العالم من الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية. ولاحظنا أن الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد تعهدت بتحقيق هذا الهدف، وهو تعهد اعترف به صراحة في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في الآونة الأخيرة بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وفي هذا الصدد، تتيح عملية مراجعة معاهدة عدم الانتشار التي تبدأ العام القادم وسيلة لتشجيع التنفيذ الكامل للمعاهدة ولمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح التي ووفق عليها وقت التمديد اللانهائي للمعاهدة في أيار/مايو ١٩٩٥.

ونرحب بفتح باب التوقيع في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على معاهدة بليندابا التي يتم بموجبها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ونوافق على أنها تمثل معلما للقارة الأفريقية. وفي منطقة المحيط الهادئ، كان توقيع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على معاهدة راروتونغا إيذانا بانتهاء التجارب النووية. ونؤكد هدف التوصل إلى إخلاء نصف الكرة الجنوبي من الأسلحة النووية. وستعمل حكومتا بلدينا مع بلدان أخرى تشاطرهما نفس الآراء لزيادة التعاون بين المناطق الخالية حاليا من الأسلحة النووية أو المتوقع إنشاؤها، والتي ستغطي مع إضافة منطقة أنتاركتيكا، أكثر من ٥٠ في المائة من مساحة المعمورة.

وتعيد جنوب أفريقيا ونيوزيلندا، شأنهما شأن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تأكيد دعم حكومتيهما الكامل للاتفاقية. ونحن ندعو الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بوصفهما الحائزين الرئيسيين المعلنين للأسلحة الكيميائية، وغيرهما من الدول، إلى التصديق على الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة. ونتطلع، علاوة على ذلك، إلى التصديق الخامس والستين الوشيك على الاتفاقية والذي سيؤشر ببدء سريانها وتنفيذها.

وتعيد حكومتا جنوب أفريقيا ونيوزيلندا أيضا تأكيد التزامهما بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن طريق إنشاء نظام إمتثال للاتفاقية يمكن التحقق منه. وتحقيقا لذلك، ستعمل حكومتا بلدينا مع غيرهما من البلدان التي تشاطرانها نفس الآراء لاختتام المفاوضات الجارية بنجاح في إطار الفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونحن نشاطر قلق المجتمع الدولي نتيجة تعزيز الأسلحة التقليدية بما يتجاوز المتطلبات المشروعة للدفاع عن النفس. ولهذا الغرض، نرحب بالمبادئ التوجيهية لعمليات النقل الدولي للأسلحة التى وافقت عليها دورة لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦. وندعو أيضا إلى زيادة التركيز على الأسلحة التقليدية في جميع محافل نزع السلاح. ويجب كذلك تشجيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في سجل الأمم المتحدة للأسلحة ودعمه. ونظرا

إلى المعاناة والاصابات التي تسببها الألغام البرية المضادة للأفراد المدنيين، فإننا ندعو إلى إزالة الألغام البرية المضادة للأفراد على صعيد العالم. ونلتزم عند تخفيف هذه الآلام بتعزيز التعاون الدولي لنزع الألغام وإنشاء قدرات وطنية لنزع الألغام في البلدان المبتلاة بها. ونؤيد أيضا إنشاء قدرات فعالة لنزع الألغام والكشف عن الألغام البرية.

وسنواصل التعاون في سائر الترتيبات الدولية المخصصة لعدم انتشار المعدات والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج التي يمكن استخدامها لاستحداث أسلحة الدمار الشامل، وفي تثبيط أي تعزيز للأسلحة التقليدية يسفر عن زعزعة الاستقرار.

ونظرا إلى المصالح العديدة التي تشاطرها حكومتا بلدينا وشعبانا في هذه المنطقة، فإننا نوافق على وجوب إجراء مشاورات دورية بين حكومتينا بشأن القضايا التي تتعلق بنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل".

وأود في الختام أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأبلغ مؤتمر نزع السلاح بأن حكومة جنوب أفريقيا قد قررت المساهمة في تكاليف بدء تشغيل اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد خصصت بالفعل الأموال اللازمة لهذا الغرض.

وقبل إنهاء كلمتي، أود أن انتهز هذه الفرصة لإثارة قضية أخرى. وأود أن أتناول البيان الذي قدمه ممثل مصر الموقر نيابة عن عدد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن "برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية".

لقد درسنا محتويات البرنامج بعناية. ومع ذلك، وجدنا أننا لا نستطيع أن نشترك في صياغة ورقة العمل لأنها تربط بين البدء الفوري "والمتزامن" للمفاوضات والتبكير في إبرام: صك ملزم قانونا يتم التفاوض عليه تفاوضا متعدد الأطراف لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ واتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ ومعاهدة لإزالة الأسلحة النووية؛ ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وأعلنت بوضوح موقف جنوب أفريقيا المبدئي بشأن قضية الروابط حين ألقيت كلمة أمام المؤتمر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وصرحت حينذاك بأن: "وفد بلدي يعتقد أيضا أن من المفيد لعملنا أن نناقش البنود المدرجة في جدول أعمال هذا العام دون الاعتماد على ما يسمى بالروابط. فهذه الروابط منذ أن طرحت في نهاية عام ١٩٩٤ قد أسفرت للأسف عن عدم إحراز أي تقدم بشأن القضايا التي ينبغي للمؤتمر معالجتها. وهي بلا شك وسيلة بارعة لتجنب إحراز تقدم بشأن موضوعات بعينها، أو محاولة لضمان إحراز تقدم بشأن موضوعات أخرى، لكن النتيجة كانت في معظمها إعاقة التقدم على جميع الجبهات".

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الهند الموقرة، السفيرة غوز.

الآنسة غوز (الهند): السيد الرئيس، أود بادئ ذى بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إننا مقتنعون بأن تفانيكم وحكمتكم سيكونان ميزة كبيرة في توجيه عمل المؤتمر في هذه المرحلة. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للسفير منير أكرم من باكستان عن تقديرنا للمهارة التي رأس بها المؤتمر قبلكم.

ولدي تعليمات بأن أتلو على مؤتمر نزع السلاح مقتطفا من البيان الذي قدمه وزير الهند للشؤون الخارجية، السيد أ. ك. غوجرال، إلى كلا مجلسي البرلمان الهندي في ٣١ تمو/يوليه ١٩٩٦. وأقتبس:

"لقد كان موقف الهند متسقا ومبدئيا بشأن نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، ألححنا منذ عام ١٩٥٤، عندما دعا رئيس الوزراء جواهرلال نهرو إلى حظر تجارب الأسلحة النووية، على ضرورة اعتبار معاهدة الحظر الشامل للتجارب خطوة أولى على طريق نزع السلاح النووي. لذلك يدعو نهج الهند في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب إلى وضع معاهدة شاملة حقا لحظر التجارب تؤدي إلى إنهاء استحداث الأسلحة النووية في المستقبل وإلى وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب في إطار عملية تدريجية لنزع السلاح تسفر عن إزالة جميع الأسلحة النووية في إطار زمني ملزم. وبرامج التجارب الجارية، سواء في مواقع التجارب أو في المختبرات، لهي دلالة واضحة على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست على استعداد للتخلي عن اعتمادها على ترساناتها النووية، وتعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب مجرد تدبير من تدابير عدم الانتشار. وبرامج التجارب هذه تثير حتما الأسئلة المتعلقة بأمن الهند الوطني. وإذا كنا قد اعتمدنا سياسة ضبط النفس بعد أن أثبتنا قدرتنا، فإننا لازلنا مدركين تماما لتطور حالة الأمن. ونحن ملتزمون بإتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تمكننا من التصدي لأي تهديد يمكن أن يتعرض له أمن الهند".

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، تلقينا نص مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب من رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكر. وقامت حكومة بلدي بدراسة هذا النص الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1 بأقصى درجة من العناية والتفصيل. وبحثنا ما إذا كانت هذه المعاهدة هي المعاهدة التي فوضنا مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض عليها والتي من أجلها دخلت الهند في مفاوضات منذ عامين ونصف عام وشاركت فيها مشاركة بناءة وجدية. ولاحظنا باستياء وأسف أن هذا النص لا يختلف كثيرا عن ورقة العمل السابقة التي قدمها الرئيس والتي قادتنا إلى التصريح في ٢٠ حزيران/يونيه بأننا لا يمكن أن نوقع على المعاهدة بشكلها هذا. ذلك أن هذا النص وإن كان يتضمن معاهدة، فإنه لا يتضمن معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي كلفنا بالتفاوض عليها، ولا هو يلبي اهتمامات الهند الأساسية. ولذلك فإن موقفنا، الذي أعلناه في ٢٠ حزيران/يونيه بعدم التوقيع على هذه المعاهدة بشكلها هذا، لم يتغير.

والنص الراهن لا يتجاهل فحسب اعتراضاتنا الأساسية، وإنما يتضمن أيضا مادة، هي المادة الرابعة عشرة، التي نعترض عليها بشدة. فهذه المادة بصيغتها الراهنة لا تتغاضى كلية فحسب عن أننا قد صرحنا بأننا لن نوقع على هذه المعاهدة لا اليوم، ولا غدا، ولا بعد ثلاث سنوات، وإنما تسعى إلى إجبارنا على التوقيع بوسيلة لم يسبق لها مثيل في ممارسات التفاوض على المعاهدات بمعنى أنها تنشىء التزامات على بلد بدون رضاه وتخالف من ثم القانون الدولي العرفي. وقد فهمنا أن هذه الصيغة لا تتفق مع رغبات غالبية

الوفود التي وافقت عليها على مضض، وأنه قد تم الابقاء عليها مع ذلك بسبب جمود مواقف عدد صغير من الوفود. وغني عن البيان أن الذين يؤيدون هذه الصيغة لا يرغبون، لأسباب تخصهم، في أن تدخل هذه المعاهدة قط حيز النفاذ. ومن أجل تصحيح هذه الحالة التي لا يمكن قبولها، اقترحت تعديل المادة الرابعة عشرة في اللجنة المخصصة على هدى التعديل السابق لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونص هذا التعديل المقترح هو كالآتي:

"يبدأ نفاذ هذه المعاهدة بعد ١٨٠ يوما من تاريخ إيداع صكوك التصديق عليها من جانب ٦٥ دولة وإنقضاء ما لا يقل عن سنتين بعد فتح باب التوقيع عليها".

وآمل صادقة أن تتمكن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية من قبول تعديل النص الراهن للمادة الرابعة عشرة. أما إذا استبقي النص الراهن، فلدي تعليمات بإبلاغ المؤتمر بأن الهند ستضطر عن كره منها إلى الاعتراض على هذه الجهود. وإذ كنا لا نود أن نمنع بلدانا أخرى من ممارسة حقها السيادي في اعتماد معاهدة تود الانضمام اليها، فإننا لا نسمح بأن يسلب منا حقنا السيادي بعدم التوقيع على المعاهدة وقبول التزامات تفرض على الهند لا نستطيع قبولها ولن نقبلها.

ويوصي وفد بلدي أعضاء مؤتمر نزع السلاح بقبول التعديل الذي نقترحه على المادة الرابعة عشرة ليتسنى التماس حل عادل ومنصف لواحدة من المشكلات التي تواجهها اللجنة المخصصة في الوقت الحاضر.

وإن التزام الهند بنزع السلاح النووي العالمي لم يتغير ولم يقل. وسنواصل العمل مع البلدان التي تشاطرنا نفس الآراء لتحقيق هذا الهدف. لذلك أيدنا مع ٢٨ بلدا آخر من مجموعة الـ ٢١ البرنامج المرحلي لنزع السلاح النووي الذي قدمه منسق مجموعة الـ٢١ اليوم. ونعتقد أن العمل بشأن وضع معاهدة لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة يجب أن يبدأ على وجه السرعة خاصة في ظل الظروف الراهنة.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثلة الهند الموقرة على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الموقر، السفير دي إيكازا.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى وعن أخذها ثانية للتحدث عن برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية.

إن موقف وفد المكسيك فيما يتعلق بالروابط معروف تماما. وفي العام الماضي، عندما كان لي شرف رئاسة هذا المؤتمر، أبلغت المؤتمر في نهاية فترة ولايتي باستيائي من الروابط واعتراضي عليها. وهذا الموقف وارد في محاضر الجلسات. ولا يعتقد وفد بلدي أن هناك روابط صريحة في الخطوط العريضة لبرنامج نزع السلاح النووي الذي شارك في وضعه. بل يمكنني القول، بحكم إنني كنت مسؤولا عن تنسيق المشاورات بين الوفود بشأن هذه المسألة، أننا توصلنا على مدى البرنامج بأكمله إلى حلول توفيقية تحترم مواقف جميع الوفود التي اشتركت في وضعه. ولو كان البرنامج قد تضمن روابط تتعلق بالترتيبات المؤسسية

في مؤتمر نزع السلاح، لما شارك وفد بلدي في وضعه. إننا نشترك في وضعه لأننا نعتقد أنه ليست هناك روابط.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل المكسيك الموقر على بيانه. وليس لدي متحدثين آخرين على قائمتي لهذا الصباح. فهل يود أي وفد أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لوفد سيشيل.

السيد إيزوه (سيشيل): أود في البداية أن أشكر الوفود على قبول جمهورية سيشيل للمشاركة كمراقب في عمل مؤتمر نزع السلاح. وأود كذلك أن أشكر الأمانة على ترحيبها الحار بوفدنا.

وبصفتي ممثلا دائما جديدا لجمهورية سيشيل، أود كذلك أن أطمئن كل عضو بأنني سأفعل كل ما بوسعي لتقديم أقصى مساهمة إيجابية كيما يحرز المؤتمر تقدما وينتهي من إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وسأقوم بتلاوة البيان الرسمي لجمهورية سيشيل وأسباب رغبتها في المشاركة في المؤتمر في الجلسة العامة القادمة.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل سيشيل الموقر على بيانه وانتهز هذه الفرصة لأرحب به كممثل لبلده في مؤتمر نزع السلاح.

هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

لقد وزعت الأمانة، بناء على طلبي، الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الأسبوع القادم. وأعد هذا الجدول بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وهو كالمعتاد مجرد جدول إرشادي ويمكن تغييره إذا إقتضى الأمر ذلك. وبهذا المفهوم، هل يمكنني أن افترض أن هذا الجدول الزمني مقبول؟

وتقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ١٥ آب/أغسطس، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠